مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٤) ٢٠٢٠

مشكلات تمويل إعادة الإعمار ودور القطاع الخاص

د. ذوالفقار عبود

(تاريخ الإيداع ١ / ٧ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١٧ / ٨ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

إن تكلفة عملية إعادة الإعمار في سورية تتراوح ما بين ٢٥٠ و٤٠٠ مليار دولار بأسعار عام ٢٠١٩ بحسب البنك الدولي في الوقت الذي خصصت فيه الحكومة السورية مبلغ ٥٠ مليار ليرة سورية وهو يساوي ١١٥ مليون دولار بأسعار ٢٠١٨ وهو مبلغ ضئيل جداً، ولذلك تتعاظم فرص الاعتماد على مساهمة القطاع الخاص الوطني الذي أبدى استعداده للمساهمة بنسبة ٤٠ % من تكاليف عملية إعادة الإعمار اعتماداً على قدراته الذاتية ودون الاستعانة بتمويل خارجي، وذلك عبر المحركات الذاتية للنمو من خلال إعادة بناء وتأهيل القدرات الإنتاجية والبنى التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، وتعزيز الحوكمة، وإعادة الاستثمار إلى رأس المال البشري، والتقييم المستمر للأثر الاقتصادي للتشريعات والأنظمة، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصدرة، وتعظيم القيم المضافة لسلاسل القيمة للمنتجات الغذائية والنسيجية واستقطاب التحويلات الخارجية بفاعلية، والإدارة الجيدة لسياسة القطع الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار– التمويل الخارجي– التمويل الداخلي– الحوكمة.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (4) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (4) 2020

Problems of financing reconstruction and the role of the private sector

Dr. ZOULFIKAR ABBOUD

(Received 1 / 7 / 2020 . Accepted 17 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The cost of reconstruction in Syria ranges from $250 billion to $400 billion at 2019 prices, according to the World Bank, while the Syrian government has allocated 50 billion Syrian pounds, which is equivalent to $115 million at 2018 prices, which is a very small amount, and therefore the opportunity to rely on the contribution of the national private sector, which has expressed its willingness to contribute 40% of the costs of reconstruction based on its own capacity and without the use of external financing. Through the self-driving engines of growth by rebuilding and rehabilitating productive capacities and infrastructure, improving the investment climate to encourage domestic and external investment strengthening governance, reinvesting in human capital, continuously assessing the economic impact of legislation and regulations, enhancing the competitiveness of exporting products, maximizing the value of food and food products chains and effectively attracting foreign textile transfers, and good foreign exchange policy management.
Keywords: Reconstruction- External Finance - Internal Finance – Governance.

Faculty of Economics, TARTOUS University.

مقدمة:

إن عملية إعادة إعمار سورية في مرحلة ما بعد الحرب سوف تصطدم بالعديد من الصعوبات والتحديات ومنها احتمال التمويل من مصادر خارجية، وهذه المصادر الخارجية قد تكون دولاً انخرطت في الحرب على سورية، أو منظمات دولية غير حكومية، أو بنوكاً وشركات دولية، أو حتى برامج الأمم المتحدة المختلفة. إلا أن أي طرف سيساهم في تمويل إعادة الإعمار سوف ينطلق من دوافع ذاتية ومن مصالح دولته، وهذه المشاركة المحتملة مردها إلى أن الحكومة السورية غير قادرة على تمويل عملية إعادة الإعمار بسبب أنها تفتقر إلى إيرادات لدعم الإنفاق على إعادة الإعمار، كما أن مسألة التمويل الخارجي مرتبطة بمسألة أخرى هي القيود على هذا التمويل. فالعقوبات الاقتصادية أو الإجراءات وحيدة الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي وكذلك بعض الدول العربية على سورية، وقيام شركات عالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، قد انعكس سلباً على أسواق التصدير وخلق صعوبات في فتح الاعتمادات والقيام بعمليات التأمين، كما طالت العقوبات البنوك السورية ما أثّر سلباً على كافة القطاعات خاصة الصناعة والاستيراد للمواد الأولية اللازمة للكثير من الصناعات وخاصة في مسألة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، كما أثرت العقوبات في انخفاض الإيرادات العامة للدولة وماله من تأثير مباشر على التوازن الاقتصادي العام.

مشكلة البحث:

ترتبط مسألة التمويل الخارجي لإعادة إعمار سورية بالشروط السياسية إضافةً لضعف التمويل الحكومي لعملية إعادة الإعمار.

أهداف البحث:

تقديم دراسة عن مشكلات تمويل مرحلة إعادة الإعمار وتقديم حلول لمشكلة التمويل الخارجي.

منهجية البحث:

سيستخدم الباحث المنهج التحليلي والوصفي.

أهمية البحث:

دراسة مشكلات التمويل الخارجي وتقديم حلول وطنية تسهم في تمويل عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب من خلال دعم دور القطاع الخاص الوطني ومساهمته في عملية إعادة الإعمار وتطوير هذا الدور من خلال تحديث التشريعات والقوانين وخلق بيئة استثمارية مناسبة.

المناقشة النظرية:

ينصبّ تركيز الحكومة السورية بعد تحرير ما تبقى من مناطق سوريّة من سيطرة المجموعات الإرهابية على عملية إعادة الإعمار، ولكن تداعيات الدمار الواسع الذي شهدته سورية منذ آذار من العام ٢٠١١ كارثية على الاقتصاد السوري، كما أن تكاليف إصلاح هذه الأضرار هائلة للغاية، ففي مطلع العام ٢٠١٩، تراوحت تقديرات تكلفة إعادة الإعمار بين ٢٥٠ و٤٠٠ مليار دولار (ضاهر، ٢٠١٩)، ولذلك يبدو المبلغ الذي خصصته الحكومة السورية لإعادة الإعمار والبالغ ١١٥ مليون دولار أو ٥٠ مليار ليرة سورية في موازنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (رئاسة الوزراء، ٢٠١٩) مبلغاً قليلاً جداً. ولذلك يبدو أن أمام الحكومة السورية مسرباً إجبارياً يتمثّل في الاعتماد على التمويل الخارجي والذي بدوره يحوي مجموعة من العوائق سوف نقوم بتوصيفها في هذا البحث واقتراح البدائل الممكنة.

أولاً: في إشكالية مفهوم إعادة الإعمار:

تبدو إشكالية مفهوم إعادة الإعمار في السؤال المطروح: هل يُقصد بإعادة الإعمار بناء سورية اقتصادياً هو إعادة بنائها وفقاً لوضعها ما قبل الحرب؟، للإجابة على السؤال لابد من التمييز بين مفهوم إعادة الإعمار وفقاً لدراسة مخلفات ونتائج الحرب الكارثية ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على كافة الصعد وقطاعات الدولة، وتأثير الحرب على الدولة كمؤسسات وكبنية تحتية وكذلك على المواطن السوري أيضاً، فلابد لأي عملية إعادة إعمار أن تدرس نتائج الحرب على كافة المجالات الصحية والتعليمية والخدماتية والبنية التحتية وكذلك الآثار النفسية على المواطن السوري سواء كفرد متضرر من آثار هذه الحرب على قدرته الشرائية من ناحية، وكمتضرر من الناحية النفسية خاصةً.

ولكننا في هذه الورقة البحثية سوف يتم التركيز على الناحية الاقتصادية فقط وترك بقية النواحي الأخرى – على أهميتها – للمتخصصين في هذا الشأن.

إن مصطلحات مثل Reconstruction، Rebuilding، Recovery هي مصطلحات تتجه إلى اقتراح العودة إلى الوضع السائد قبل الحرب، وإن المصطلح (إعادة الإعمار) بحسب البنك الدولي WB تعني " إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وإعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم، وخصوصاً الحوكمة وسيادة القانون باعتبارهما العنصرين الرئيسيين لبناء هذا المجتمع " (زغيب، ٢٠١٢).

ولكن هل نريد حقاً العودة إلى مرحلة ما قبل الحرب؟ ففي سورية، حقق الاقتصاد السوري نتائج متضاربة خلال العقد الذي سبق الحرب، فمن جهة حقق الاقتصاد نتائج إيجابية على المستوى الكلي من ناحية معدلات النمو والاستقرار النسبي للأسعار وعجز موازنة ومديونية عامة منخفضة.

إلّا أن هذه المؤشرات أخفت اختلالات هيكلية مثل اعتماد مصادر النمو على العوامل الكميّة وتحديداً رأس المال المادي، تضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظّم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام، ترافق ذلك مع إنتاجية منخفضة للعمالة، وأجور متدنية، وكذلك معاناة السياسة المالية من التهرب والتجنّب الضريبيين بنسب عالية وزيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، وضعف كفاءة الإنفاق العام ولا سيما الاستثماري منه، والهدر في القطاع العام الاقتصادي. بالإضافة إلى توسع كمي في الخدمات العامة من صحة وتعليم دون تطور نوعي، ومعدل نمو اقتصادي لم يترافق مع زيادة فرص العمل، ارتفاع معدل الفقر العام باستخدام مؤشر الفقر الأعلى وعدم عدالة توزيع الدخل، أما بيئة الأعمال فعانت من الفساد والاحتكار والترهل الإداري وتدهور العمل المؤسساتي، وجميع هذه العوامل تتفاقم في الحروب (سيروب، ٢٠١٧).

ثانياً: في توصيف الوضع الراهن:

انطلاقاً مما سبق، هل يمكن في ظل هذه المعطيات السابقة إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد السوري؟ وهل لدى الحكومة السورية الأموال الكافية لتمويل إعادة الإعمار؟ وكيف يمكن للحكومة أن تموّل؟ وما هي مصادر التمويل؟ من سيموّل؟ ما هي المشروعات الملحّة؟ ما هي القطاعات ذات الأولوية؟ والأهم: هل انتهت الحرب لكي تبدأ عملية إعادة الإعمار؟.. كل هذه الأسئلة هي أسئلة مشروعة لا بد من طرحها على طاولة البحث ومحاولة إيجاد أجوبة وحلول عنها.

من حيث المبدأ، إن العودة إلى مستويات الدخول ومعدلات النمو التي كانت في مرحلة ما قبل الحرب هو أمر غير مقبول وغير كافٍ وإلا فإن عملية إعادة الإعمار سوف تكون غير ناجحة، كما يجب أن تترافق هذه العملية مع معدلات نمو أعلى من المعدلات التي درج عليها مخططوا الاقتصاد السوري تاريخياً، ومع فرص عمل كبيرة وإجراءات جدية وحقيقية للحد من عدم المساواة.

إن الانتعاش الاقتصادي يستند على قوائم عدة منها التحول الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي، والإصلاحات السياسية والاقتصادية، والإصلاحات القانونية والمؤسساتية، بما يمكّن سورية من امتلاك أسس التنمية الذاتية المستدامة فإعادة الإعمار هي خلق نظام جديد للاقتصاد السياسي في الدولة.

وإذا ما أردنا توصيف الوضع الراهن للاقتصاد السوري فإن بالإمكان توضيح الحقائق الآتية:

١- تعاني البنية التحتية والمرافق العامة في مختلف القطاعات من دمار كبير ولا سيما قطاع الصناعة حيث قُدّرَت قيمة الضرر والدمار اللذين لحقا بقطاعَي الصناعة العام والخاص بحوالي ٣ إلى ٤،٥ مليار دولار لعام ٢٠١٩ ، فعلى الصعيد الوطني، تراجع عدد المنشآت الصناعية السورية، وبلغ ما بين ٦٥ ألفاً و٧١ ألفاً، مقارنةً بحوالي ١٣٠ ألفاً ما قبل الحرب (ضاهر، ٢٠١٩).

٢- استنزاف كبير في مخزون رأس المال حيث بلغت قيمة رؤوس الأموال المهربة التي رُصدت في أربع دول فقط حوالي ٤٥ مليار دولار منها ٢٣ مليار في مصر و٢٠ مليار في لبنان والباقي في تركيا والأردن (الخبير السوري، ٢٠١٩) و(أسكوا، ٢٠١٩).

٣- تدمير مدن وأحياء جزئياً أو كلياً حيث قدّرت (أسكوا) أن حوالي مليون ونصف المليون منزل تعرض للدمار في سورية، منها 315 ألف منزل تعرض للدمار الكامل، و ٣٠٠ ألف منزل تعرض للدمار الجزئي، مع دمار البنية التحتية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي (البيان، ٢٠١٩).

٤- خسائر كبيرة في الموارد البشرية من خسائر في الأرواح ومفقودين وجرحى ونازحين ولاجئين وهجرة أعداد كبيرة من الحرفيين والمهنيين، حيث ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد السوريين اللاجئين بحوالي ٤ مليون لاجئ (UNHCR, 2015) وذكر المركز السوري لبحوث السياسات أن عدد النازحين داخل سورية تجاوز ٦ مليون نازح (SCPR,2016).

٥- تراجع النمو الاقتصادي، وسجَّل الناتج المحلي منذ الحرب خسائر بقيمة ٢٢٦ مليار دولار، إضافة إلى أن ٦٧ % من قدرة سوريا الصناعية دُمرت بالكامل، وانتقلت سورية من بلد مصدّر للمحاصيل الزراعية ويتمتع باكتفاء ذاتي إلى مستورد، حيث وصلت خسائر القطاع الزراعي إلى نحو ٦٤ مليار دولار (ياسين، ٢٠١٩).

٦- تراجع الإيرادات العامة للدولة وانخفاض الانفاق الاستثماري وزيادة عجز الميزانية العامة حيث بلغ ١٤٠٠ مليار ليرة بأسعار ٢٠١٨ وهو الفارق بين النفقات والإيرادات (الوطن، ٢٠١٩).

٧- عجز في ميزان المدفوعات وصل إلى أربعة مليارات وثمانمائة مليون دولار لعام ٢٠١٨ بسعر الصرف في العام نفسه، وبلغ حوالي ٣,٤ % من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٨ (النور، ٢٠١٨).

٨- ازدياد معدل البطالة واختلال سوق العمل حيث بلغت نسبة البطالة إلى القوى العاملة ١٤,٩ % بحسب إحصائيات Trading Economics لعام ٢٠١٨ (TE، ٢٠١٨).

٩- زيادة معدلات الادخار على حساب الاستثمار نظراً للظروف الأمنية حيث تجاوزت نسبة الزيادة ٢٤ % في المصارف الخاصة لتبلغ قيمة المدخرات ١٠٥٤,٦ مليار ليرة لعام ٢٠١٨ (الإصلاحية، ٢٠١٩).

١٠- زيادة عدد الفقراء وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى، حيث بيّن تقرير الاحتياجات الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة أن ٨٣ % من السوريين يعيشون تحت خط الفقر عام ٢٠١٩ (SM،٢٠١٩).

١١- تدهور سعر صرف الليرة وارتفاع معدل التضخم ليصل إلى ١٢٠٠ % عام ٢٠١٨ وتعاظم اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الرسمي حيث شكّل ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩ (الناصر، ٢٠١٩).

١٢- تراجع المستوى الخدمي في الصحة والتعليم حيث خرجت ١٠ آلاف مدرسة من الخدمة بسبب الأعمال الحربية وخسر قطاع التعليم ٣ مليار دولار بحسب منظمة يونيسيف (سبوتنيك، ٢٠١٩) وخسر قطاع الصحة ٦٠ % من المشافي (الاقتصادي، ٢٠١٤).

١٣- اختلال التوازن في التنمية الاجتماعية بين المحافظات السورية (SCPR, 2016).

١٤- وصل مؤشر مدركات الفساد في سورية إلى النقطة ١٣ في العام ٢٠١٨ حيث يصنف المؤشر ١٨٠دولة ومنطقة وفقاُ لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام، وبحسب الخبراء ورجال الأعمال، وهو يستخدم مقياس من صفر إلى ١٠٠ حيث 0 فاسدة جداً و ١٠٠خالية كلياً من الفساد (TE، ٢٠١٨) و(Transparency International, 2019).

في ظل الحقائق السابقة، فإن سورية تعاني من دمار كبير، محدودية في الخبرات والكفاءات، تعطل في عملية الإنتاج، محدودية في أموال إعادة الإعمار، قيود مفروضة على التمويل والاستثمار ولا سيما في مجال النفط والطاقة (سيروب، ٢٠١٧).

ثالثاً: تحديات التمويل الخارجي:

يتعلق هذا التحدي بصعوبات الحصول على التمويل وخاصةً من طرف خارجي، وذلك لأن أي طرف خارجي قد يكون إما معرقل لعملية الإعمار، أو قد يكون مساعداً لها، وتتمثل الأطراف الخارجية التي ستساهم في عملية إعمار أي دولة شهدت حروباً ونزاعات كسورية إما في دول خارجية منخرطة في النزاع، أو منظمات غير حكومية دولية، أو من خلال البنوك والشركات الدولية، أو من خلال برامج الأمم المتحدة، إلا أن أي طرف خارجي سيساهم في عملية الإعمار سينطلق من دوافعه الشخصية ومصالح دولته قبل كل شيء، وهذه المشاركة من الدول أو الأطراف الخارجية تأتي نتيجة عاملين اثنين:

أولاً: مطالب تمويل سياسات إعادة الإعمار التي لا يمكن تلبيتها من قبل السلطات المحلية التي تفتقر عادةً إلى إيرادات لدعم الإنفاق على إعادة الإعمار، وثانياً: الاستثمارات السياسية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الدولية التي تراهن على وقف الصراع، وبالتالي فإن من أولى هذه التحديات هي مسألة التمويل والجهات الممولة، وخاصةً إذا كان الطرف الممول خارجياً، وذلك لأن مسألة التمويل الخارجي تتعلق بالعديد من العوامل والتحديات ومنها مثلاً:

التحدي الأول: قيود مسألة التمويل: العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وكذلك بعض الدول العربية على سورية، وقيام بعض الشركات العالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، مما انعكس سلباً على أسواق التصدير وصعوبات في فتح الاعتمادات والقيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين، كما طالت العقوبات البنوك السورية مما أثر سلباً على كافة القطاعات وخاصةً الصناعة والاستيراد للمواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات وخاصةً في مسألة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، كما أثرت العقوبات على انخفاض في الإيرادات العامة للدولة وماله من تأثير مباشر على التوازن الاقتصادي العام، أي المتغيرات المالية أثرت على المتغيرات الاقتصادية، ويتوقع اتساع دائرة تأثير العقوبات بعد توقيع قانون قيصر من قبل الإدارة الأميركية.

وفِي ظل انخفاض الإيرادات، وزيادة النفقات، وخاصةً فيما يتعلق بإعادة ترميم ما تضرر من جراء الأزمة، فأحد طرق التمويل المقترحة هي التمويل بالعجز الذي سيترك آثاراً سلبية على الاقتصاد السوري.

لذلك لابد من مواجهة معدلات النمو ما قبل الحرب وعدم اعتمادها كخطة لإعادة الإعمار، بل يجب أن تتجه عملية إعادة الإعمار على خلق معدلات نمو أكبر بكثير من تلك التي كانت قبل الحرب.

التحدي الثاني: الطرف الداخلي للتمويل: ويتمثل هذا الطرف في الأطراف الداخلية الفاعلة في عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، وتتمثل هذه الفواعل الداخلية سواء في دول تدخلت في أتون الحرب داخلياً أو في أشخاص أصحاب مصلحة داخلياً كرجال الأعمال، ووجهاء العشائر، والمتنفذين، وكذلك الأحزاب السياسية، وقد تنخرط بعض الشبكات الإجرامية والمافيا في عملية الإعمار، وكل هذه الأطراف الداخلية الفاعلة قد تلعب دوراً سلبياً ومعرقلاً لعملية إعادة الإعمار.

إضافةً إلى هذين التحديين المتمثلين في مصادر التمويل سواء الداخلية أم الخارجية، فإن استراتيجية عملية إعادة الإعمار في سورية في مرحلة ما بعد الحرب ستواجه تحديات أخرى مثل:

١- كيفية رسم آلية ناجعة لسياسة واستراتيجية إعادة الإعمار، فعملية إعادة الإعمار ليست تصور أو عملية سهلة، بل لابد بأن تقوم على رسم برنامج سياسي وخطة مدروسة، وتتطلب عملية إعادة الإعمار أموالاً طائلة.

٢- ربط التمويل بالقرارات السياسية: ينطوي هذا التحدي على ربط التمويل الخارجي بالقرارات السياسية وهذا ينطبق على سياسة الدول المانحة وسياسة حكوماتها الوطنية، وبالتالي فإن ربط عملية إعادة الإعمار بمسألة القرارات السياسية التي تأتي من قبل أطراف خارجية سيكون معقداً وخاصةً إن كان القرار السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهة الممولة وهناك تحدي الجهات المنفذة لسياسة إعادة الإعمار، وفِي كيفية ترشيد الموارد والجهات التي ستشرف على عملية إعادة الإعمار ومن هذه الجهات القطاع العام والخاص في سورية، الذين لابد لهما من أجل إنجاز عملية إعادة الإعمار من ضرورة وضع خطط اقتصادية تؤدي إلى توجيه الداعمين الماليين إلى وضع برنامج إنمائي مخطط حتى تتم عملية إعادة الإعمار على أكمل وجه.

وهناك تحدي آخر هو عدم ربط عملية إعادة الإعمار باستمرار الصراع وإدامته للحصول على عقود أفضل ولكسب مصالح أكثر وخاصةً من قبل الأطراف الخارجية التي ستعمل على الضغط على الحكومة الوطنية من أجل إطالة أمد الحرب بغية الحصول على استثمارات وامتيازات أفضل لها في سورية، كتعزيز نفوذ الجماعات والدول التي تدخلت في الحرب.

وبالتالي فإن عملية إعادة الإعمار لكي تكون ناجحة لابد لها من تتبنى خطة طريق اقتصادية قائمة لتحقيق النمو والتنمية البشرية المستدامة لكي تواجه هذه الصعوبات والتدخلات وتكون قائمة على ما يأتي:

١- فهم عوامل النزاع: لفهم المصالح الراسخة التي تحول دون التطوير الاجتماعي والاقتصادي ويكون ذلك من خلال تحليل دوافع المجموعات المشاركة في الصراع والتفاوتات الاقتصادية والسياسية فيما بينها، وضرورة تحديد أسباب فشل العقد الاجتماعي، والذي يحول دون النجاح في استثمار الجهود والموارد البشرية ولا يلبي حاجة المجتمع وخاصةً مع تزايد النمو السكاني.

٢- تقييم أضرار الحرب لكن دون التركيز فقط على مراكز النمو، وذلك لتقييم الإنتاجية الكلية، بل ضرورة التركيز على مؤشرات التنمية البشرية والأمن البشري (الصحة، التعليم ،عدد الوفيات، حالات التشرد) وذلك من أحل

دراسة حاجة السكان الخدمية والصحية والتعليمية وكذلك دراسة وفهم لحاجات البنية التحتية، وشبكات الطرقات والمياه والكهرباء والجسور، الخ وكل القطاعات التي تضررت من جراء الحرب.

٣- ضرورة تحديد دور المؤسسات التي ستقوم بعملية البناء وإعادة البناء التي لابد من إجراء إصلاحات مناسبة لها، وخاصة تلك المؤسسات التي ستقوم بإعادة النظر في حقوق الملكية وإتاحتها للناس لتشجيعهم على الاستثمار والإنتاج.

٤- ضرورة اتباع سياسات اقتصادية كلية لتأمين نمو اقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، وخاصة الاعتماد على وضع خطط اقتصادية تقوم على إصلاح الاقتصاد الذي انهكته الحرب، وضرورة مكافحة السوق السوداء للعملات، ووضع سياسة حكومية لمكافحة التضخم والعجز الحكومي، وضرورة تعديل قوانين التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي، وإنشاء إدارة تقوم بترشيد تدفق الموارد العامة.

٥- ضرورة اتباع سياسة الاقتصاد الجزئي التي تساعد في حفظ السلام وتوفير العمليات الإغاثية للسكان المتضررين من الحرب، بحيث تطال هذه السياسة الاقتصادية المجالات الاجتماعية عبر الإنفاق على احتياجات القطاعات الاجتماعية وخاصة الفقيرة، ودعم الطبقة العاملة والمتوسطة التي تعتبر عماد نجاح أي مجتمع عاش دماراً وخرابا في مرحلة الحرب.

رابعاً: إمكانات القطاع الخاص الاقتصادي في تمويل إعادة الإعمار:

إن القطاع الخاص الاقتصادي قادر بإمكانياته الذاتية وبدون الاستعانة بتمويل خارجي، على المساهمة بما يقارب ٤٠ % من تكلفة إعادة الإعمار عبر المحركات الذاتية للنمو من خلال إعادة بناء وتأهيل القدرات الإنتاجية والبنى التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، وتعزيز الحوكمة، وإعادة الاستثمار إلى رأس المال البشري، والتقييم المستمر للأثر الاقتصادي للتشريعات والأنظمة، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصدرة، وتعظيم القيم المضافة لسلاسل القيمة للمنتجات الغذائية والنسيجية واستقطاب التحويلات الخارجية بفاعلية، والإدارة الجيدة لسياسة القطع الأجنبي (Building Syria, 2019).

وقد ساهم القطاع الخاص في حالة بدء التعافي، وتجلى ذلك بمشاركته في أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وتجاوزت مساهمته في الاستثمار نسبة ٥٦ %، ومن الصادرات والنفط حوالي ٩٥ %، ومن الإنتاج الصناعي حوالي ٤٠ %، ومن الصناعات التحويلية حوالي ٥٥ %، ومن المتوقع أن تصل هذه المساهمات إلى أرقام أكبر في الفترة التي ستلي الأزمة ٢٠١٩ -٢٠٢١ بحدود ٧٠% في كل من الاستثمار والمستوردات والصناعات التحويلية، وإلى نسب أكبر في الصادرات (Building Syria, 2019).

ولا بد للوصول إلى نتائج محددة وواضحة من التفاهم لإنجاز فرق عمل مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص تتناول في عملها جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية، وفق قاعدة التفكير المشترك والتحليل المشترك والقرار المشترك، واعتماد المشاركة في صنع القرار وليس المشاورة فيه، حيث أنه في هذه الحالة فقط يفتح الطريق إلى أن تتعزز بيئة الأعمال، ولن يكون هناك أي حجة من وجود صعوبات أو عراقيل أو إجراءات أحادية الجانب وسياسات مالية ونقدية ومصرفية غير مرضية للقطاع الخاص، مع عدم إهمال أنه بالإضافة إلى محدودية ميزانية الحكومة السورية الخاصة، فإن المشاريع المنضوية تحت الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص تعاني من مشاكل تمويل أيضاً، فقد سمح قانون العام ٢٠١٦ للقطاع الخاص بإدارة أصول الدولة وتطويرها ضمن القطاعات الاقتصادية كافة باستثناء النفط. لكن حتى الآن، تأجّلت المشاريع، إذ إنها تعتمد إلى حدّ كبير على التمويل من المصارف التي لا تملك الأموال

الضرورية والكافية، حيث تمّ تقدير إجمالي أصول المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية نحو ٢ تريليون ليرة سورية أو ٤,٤ مليارات دولار في منتصف العام ٢٠١٨، وهي المرة الأخيرة التي توافرت فيها بيانات في هذا الخصوص – أي ثلث أصولها المقدّرة قبل ست سنوات (ضاهر، ٢٠١٩).

هناك إجراءات مطلوبة من الحكومة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره، كاستكمال إنجاز البنية التشريعية والتنظيمية والضريبية المشجعة لعمل القطاع الخاص، وتعديل أو إلغاء أي قرار أو قانون لا ينسجم مع آلية عمل القطاع الخاص لاستكمال بنية إعادة الإعمار المطلوبة، والاستمرار في حركة تعديل التشريعات القائمة، وتحديث الأنظمة باتجاه المزيد من التبسيط والمرونة، واعتماد مبدأ قطاع الأعمال سواء أكان عاماً أم خاصاً وجعلهما يعملان في الظروف نفسها و بالتسهيلات والميزات ذاتها، واعتماد مبدأ الأولويات في دعم المشاريع الاستثمارية وفق توجهات الدولة واستراتيجيتها، وذلك بوضع خريطة أولويات استثمارية لما بعد الأزمة حسب المناطق ومراكز الإنتاج والتسويق، والتركيز على دعم الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية التي تركز على المهارات وكثافة المعرفة العلمية والتقنية، وخلق مراكز داعمة للبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها ودعمها بمراكز التأهيل، وإجراء مسح شامل للاحتياجات المستقبلية، ومتابعة تطوير القطاع العام وإعادة تأهيله وفق متطلبات المنافسة الاقتصادية، فلا تطوير للقطاع الخاص من دون تطوير مماثل ومواكب للقطاع العام، لكونهما شريكين متكاملين في العمل الاقتصادي وتحرير العمل الاقتصادي، ولاسيما الاستثماري والتصدير، من جميع الأعباء والكلف غير المسوغة.

إن إمكانات القطاع الخاص السوري الكبيرة ويمكن أن تسهم في عملية التنمية عبر التركيز على دعم نشاطاته في قطاعي التصدير والاستثمار، من خلال توافر فرص استثمارية مجزية في قطاعات الصناعة النسيجية والغذائية والكيمائية، إضافة للقدرة على إنتاج سلع تصديرية ذات كفاءة عالية ومنافسة في الأسواق الخارجية، حيث يعتمد على درجة الإسراع في خطوات تحديد التجديد وبرامج إعادة الإعمار التي تنتجها الحكومة باتجاه تحسين أداء الاقتصاد السوري، وتحديث الأنظمة والتشريعات الاقتصادية والمالية والضريبة، وتحسين مناخ الاستثمار لرفع كفاءة أداء القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية.

في المقابل، هناك خطوات مطلوبة من القطاع الخاص، وهي إحداث تغيير في آلية عمل القطاع الخاص التقليدي، والتفاعل بصورة أكبر مع المتغيرات والتحديات المستقبلية والبدء بصورة فورية بإعادة تأهيل المؤسسات الخاصة وفق قواعد المنافسة، وتعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسات الأعمال الخاصة، والتركيز على العمل المؤسساتي الجماعي والمنظم عبر إقامة الشركات المساهمة بدلاً من الأنواع العائلية التقليدية، وتعديل القانون رقم ٦١ حول مشجعات تحول شركات الأشخاص لشركات أموال محدودة المسؤولية ومساهمة، لضمان استمرارية عمل الشركات العائلية الناجحة وعدم تلاشيها بالوفاة، بالإضافة إلى التركيز على التوجهات التصديرية لكل مشروع استثماري، ولاسيما في الصناعات التي تبرز فيها مقومات الكفاءة النوعية والسعرية، التي تتركز في سوريا كالصناعات النسيجية والتسويقية، وإدخال الوسائل الحديثة في الإدارة والتنظيم لتنمية قدرتها التنافسية مع الاستمرار في تطوير أداء غرف التجارة والصناعة لتستطيع تقديم خدمات أكثر لقطاع الأعمال من إقامة مراكز لترويج الصادرات والاستثمارات ومراكز للمعلومات والمساهمة في إقامة مؤسسات لائتمان الصادرات، والتركيز بصورة أكبر على القطاع السياحي الذي يمكن أن يشكل بما تملكه سوريا من إمكانات ومميزات أحد الصناعات الرئيسة التي توفر موارد إضافية مستمرة ترفد الدخل القومي (Building Syria, 2019).

استناداً لما سبق، فإن إعطاء الأولوية لرجال الأعمال المحليين، هو مطلب ملح، لأن الحرب تدمر الشركات، لكنها لا تدمر روح المغامرة، فيمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة خلق فرص العمل بسرعة والتأثير في النمو الاقتصادي إيجاباً، وهناك مسألتين على الأقل ستكونان حاسمتين لأية عملية إعادة إعمار ناجحة، إصلاح القطاع المصرفي وإصلاح الضريبة، فوجود قطاع مصرفي فعال وقابل للمحاسبة وشامل وموثوق به أمر ذو أهمية قصوى لنجاح جهود إعادة الإعمار، وقد تجتذب الإصلاحات المالية والمصرفية العميقة استثمارات أجنبية ووطنية على حد سواء، ومدخرات محلية وأخرى للمغتربين مما سيساعد بالتأكيد على دفع الاقتصاد المحلي ويجب أن يكون الإصلاح الفوري الثاني هو النظام الضريبي، والضرائب مهمة جداً لكل من بناء السلام وبناء الدولة، ويمكن لإصلاح ضريبي جيد وتدريجي أن ييسر توليد إيرادات للسلطات المحلية لتمويل إعادة الإعمار، مع إلغاء الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية. ويمكن للمغتربين قد يكونون مصدراً مهماً للموارد الاقتصادية والمالية، وأكثر من ذلك يمكنهم المساهمة بشكل كبير في معارفهم ومهاراتهم في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، ومن ثم يجب النظر أيضاً في دور المغتربين في أية عملية إعادة إعمار اقتصادية، وينبغي اجتذابهم إلى بلدانهم الأصلية والمشاركة في عملية إعادة الإعمار، في هذا الصدد من المهم إنشاء إطار اقتصادي جذاب، مع سياسات فعالة من شأنها دعم الشركات المحلية الصغيرة والأعمال التجارية، وخلق فرص العمل والإصلاحات المالية، مع ضمان الحقوق قانوناً. ويجب أن تكون الحكومة قادرة على توليد الحوافز التي يمكن أن تجذب المواهب الوطنية التي غادرت البلاد بسبب الحرب، وأظهرت التجربة في البوسنة ولبنان أن الاستثمار كان موجهاً نحو إعادة بناء المراكز الحضرية، بينما تم إهمال العديد من المناطق الريفية، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاختلالات في هذه البلدان المدمرة، وخصوصاً بين المناطق الريفية والحضرية، وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي هذا إلى نزوح سكان الريف نحو المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر في هذه المنطقة، وفي هذا الصدد، أوصى الخبراء بالمزيد من الاستثمار في المناطق الريفية وتنفيذ سياسات لتنشيط الاقتصادات الريفية ، وتكييفها مع الواقع المحلي. ولا شك أن إنشاء لجنة استثمارية مسؤولة عن تحديد الأولويات في الاستثمار التي تحقق المزيد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق حساب تحليل منافع والتكاليف على البيئة والاقتصاد والتمييز الاجتماعي بين الاستثمار المحلي والأجنبي (عفاش، ٢٠١٨).

خامساً: حلول للحصول على التمويل اللازم لإعادة الإعمار:

١ – حلول داخلية:

– بيع السندات الحكومية للمواطنين.

– توفير حوافز للمستثمرين المحليين مثل المواد الخام بأسعار منخفضة وإعفاءات الشركات الصغرى من الضرائب.

– التمويل الجماعي هو أحد الطرق أيضاً لخلق فرص العمل وتوفير الدخل للمواطنين مع بناء بلد بأكمله من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي، ويتوافر التمويل الجماعي في نوعين أساسيين: هما التمويل الجماعي القائم على المكافأة والتمويل الجماعي القائم على الأسهم، ففي السابق، كان بإمكان الشركات الصغيرة أن تبيع منتجاً أو خدمة ما لبدء نشاط تجاري، بينما في الشركات الأخيرة، يشتري الداعمون كمية معينة من أسهم الشركة في مقابل المال، أما بالنسبة للتمويل الجماعي القائم على المكافآت، فسيقوم منشئو المشروعات بتحديد هدف التمويل والموعد النهائي، ويمكن لأي شخص مهتم بالتعهد بالمشاريع، يجب أن تصل المشاريع إلى المبلغ المستهدف من أجل تنفيذها، وبمجرد

أن تنتهي المشاريع بأموال كافية، سيتعين على منشئو المشاريع التأكد من أنهم يوفون بوعودهم حسب الجدول الزمني المقصود وتسليم منتجاتهم أو خدماتهم.

- زيادة الضرائب على الشركات التي تستورد منتجات يمكن استبدالها محلياً وعلى الشركات ذات الربح الكبير.
- تشجيع المزيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المريجاوي، ٢٠١٨).

٢- حلول خارجية:

- بيع سندات للمغتربين.
- بيع السندات الحكومية للمستثمرين من الدول الصديقة.
- تقديم حوافز للمستثمرين مثل إعفاءات من الضرائب.
- التمويل الجماعي من المغتربين.
- إحداث صناديق أجنبية: وهي صناديق تستثمر في شركات خارج بلد إقامة المستثمر، وتُعرف أيضاً باسم الصناديق الدولية.
- الاعتماد على بنوك الدول الصديقة للتنمية متعددة الأطراف: وهي مؤسسات تقدم الدعم المالي والمشورة الفنية لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
- تبادل المواد الأولية من دون دفعات (عفاش، ٢٠١٨).

سادساً: اعتماد استراتيجية إعادة بناء "فعّالة":

إن المساعدات الإنسانية تؤمّن للسكان المحتاجين استهلاكهم من الأغذية والخدمات الأساسية، ولكنها تخلق تشوهات اقتصادية عديدة حيث تثبّط الإنتاج والعمل وريادة الأعمال، بينما المساعدات التي توجّه بشكل رئيسي نحو الاستثمارات في البنية التحتية، والخدمات، وإعادة تنشيط الزراعة وتخلق فرص عمل قصيرة الأجل هي فقط المساعدات الحقيقية، ورغم أن المساعدات الإنسانية ضرورية كمسكّن، ولكنها لا تحسّن القدرة الإنتاجية للبلاد، لهذه الأسباب، يجب وقف الحصول على المساعدات الإنسانية والعمل على زيادة الإنتاج.

من ناحية أخرى، فإن مساعدات إعادة الإعمار إذا تم استثمارها بشكل جيد ستسمح لنا بتجنب الاعتماد على المعونات وستساعدنا على الانتقال إلى التنمية المستدامة، إذا تم استثمار معونة إعادة الإعمار بشكل جيد وتحسن مناخ الاستثمار، فإن هذا النوع من المساعدات سيكون له أيضاً تأثير إيجابي على خلق فرص العمل على المدى الطويل، عندما تقوم الشركات بإعادة تنشيط وتوسيع أنشطتها في الصناعة، والخدمات، وغيرها.

ويمكن للمانحين تقديم الدعم التقني، والوصول إلى أسواقهم في إطار المعاملة التفضيلية للتعريفات بالنسبة للصادرات السورية، ما سيسهم إسهاماً كبيراً في إعادة الإعمار.

كما يمكن اتباع سياسة التمويل الصغير، ويشير التمويل الأصغر عموماً إلى توفير الخدمات المالية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض والتي يتم حرمانها من الوصول إلى المؤسسات المالية الرئيسية و عادة ما يتم توجيه التمويل الأصغر بنمطين متنافسين هما: الاستدامة المالية الذاتية والتخفيف من وطأة الفقر.

إن التمويل الأصغر في مرحلة ما بعد الصراع بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢ في البوسنة والهرسك، أثبت أنه أداة لإعادة الإعمار من خلال تزويد العملاء الأفراد وعائلاتهم بالموارد اللازمة لإطلاق اقتصاد الأسر الذي دمرته سنوات من الحرب وفي عام ٢٠٠٥ خلصت دراسة (مايسنر) في غواتيمالا عن النساء المقترضات بعد عشر سنوات من نهاية الحرب الأهلية التي دامت ٣٦ سنة، إلى أن التمويل الأصغر في مرحلة ما بعد الصراع كان له نتائج إيجابية تشمل:

بناء رأس المال الاجتماعي، إعادة الدور الاجتماعي للمرأة وتمكين اللاجئين من العودة إلى المجتمعات المحلية والتوفيق بين المجموعات العرقية (عفاش، ٢٠١٨).

سابعاً: المبادئ الأساسية لطريق التمويل الجديدة:

هناك حاجة إلى نهج جديد غير تقليدي لتمويل إعادة الإعمار يهدف إلى حشد الموارد وتخصيصها وتوصيلها بشكل مختلف بناءً على الدروس المستفادة من العقد الماضي، من أهم المبادئ لاستراتيجية تمويل جديدة ما يلي:

١- تنويع مصادر التمويل والاستفادة منها: بهدف جمع التمويل من مصادر مختلفة، بما في ذلك الإيرادات المحلية، وأسواق رأس المال، والمانحين، والمستثمرين من القطاع الخاص، والشركاء الجدد.

٢- تحديد أولويات الاستثمار الخاص حيثما أمكن: تقييم فرص الاستثمار ذات الأولوية العالية أولاً من منظور إمكانية التمويل الخاص العام أو الخاص الكامل، وحيثما يكون ذلك غير ممكن فإنه سيحدد ما إذا كانت الأدوات التكميلية يمكن أن تسهم في معالجة القيود المفروضة على مشاركة القطاع الخاص قبل الشروع في اتباع نهج تمويل قائم على القطاع العام.

٣- المساعدة الأكثر ذكاءً: يجب استخدام موارد المانحين والمنح بطرق أكثر ذكاءً للاستفادة من الاستثمارات العامة والخاصة وضمان التأثير الحقيقي والمستدام، والتعلم من الدروس والخبرات من العقد الماضي.

٤- المساءلة والشفافية: إن الدعم والتمويل الدوليين سيعتمدان على قدرة الدول المعنية على إظهار تقدم موثوق به بشأن إصلاحات القطاع العام التي تشتد الحاجة إليها إلى جانب الالتزام القوي بالمساءلة والشفافية.

٥- تعزيز البيئة التمكينية: إعطاء الأولوية للإصلاحات الاستراتيجية لتعزيز البيئة التمكينية لجذب المزيد من التمويل الخاص في المستقبل وضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد العامة.

٦- لا تترك أحداً: سيكون من الضروري التأكد من تخصيص الموارد المعبأة لمجموعة كاملة من الأولويات وعدم إهمال الأشخاص الضعفاء أو المناطق المهمشة أو الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار.

٧- قنوات متعددة للتسليم: يتطلب توفير التمويل بفعالية مزيجاً مناسباً من أدوات التمويل وقنوات التوزيع والشركاء المنفذين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء غير الحكوميين (عفاش، ٢٠١٨).

ثامناً: السيناريو الاقتصادي لإعمار سورية:

لقد ساد الاعتقاد في الأوساط السياسية الدولية بأن العام ٢٠١٩ سيكون عاما مفصلياً في الحرب على سورية سواء لإنجاز الحل السياسي، أو على الأقل للشروع به، وقد عزّز هذا الانطباع أن سوريا بدأت تخرج نفسياً وواقعياً من حالة الحرب.

فقد شهد نهاية العام ٢٠١٨ توقيع سورية وإيران اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد بين البلدين وهذه الاتفاقية هي تعاون شامل على المستوى المالي والمصرفي وتوفير الخدمات الفنية والهندسية خاصةً في بناء السدود والجسور ومحطات الطاقة وإمدادات المياه وصناعة الأغذية والزراعة والسياحة الصحية وبناء الطرق ووحدات سكنية.

ولاشك أن إيران هي الداعم الإقليمي الأساسي لسورية، وروسيا هي الداعم الدولي الرئيسي وخاصةً أن لروسيا قبل الحرب استثمارات في قطاع النفط، ومن المتوقع أن يستمر ذلك كونه قطاع هام في الاقتصاد السوري بالإضافة لاستثمار الثروات الطبيعية الأخرى.

وما يجري في الوقت الحالي من تجاذبات سياسية عدة يأتي ضمن سياق سياسي واسع لإعادة الاعتبار لدور سورية وموقعها الإقليمي، على أن عودة العرب إلى سورية لن يكون ذو معنى إلا إذا بدأ مشروع إعادة الإعمار وهذا يحتاج إلى فعل اقتصادي أكثر من العلاقات الدبلوماسية.

ولكي يتحقق السيناريو الاقتصادي يجب الاطلاع على استعدادات سورية، فمع جلاء التجاذبات الدولية والإقليمية حول المسألة، كانت الحكومة السورية تعمل سواء عبر توقيع الاتفاقيات الثنائية أو عبر الانفتاح على دول العالم كافةً لدعوتها إلى المشاركة في إعادة الإعمار، حيث شهد معرض إعادة إعمار سورية الدولي في دورته الرابعة عام ٢٠١٨ مشاركة ٢٧٠ شركة قدمت معروضات تتعلق بمجالات البناء وتكنولوجيا الإعمار من خلال هذه الشركات التي مثّلت ٢٩ دولة منها لبنان، الأردن، روسيا، إيران، الصين، فرنسا، إيطاليا، بيلا روسيا، البرازيل، مقدونيا، إندونيسيا، جنوب إفريقيا، صربيا، الدنمارك، اليونان، إسبانيا، فنزويلا، باكستان، كوبا، ألمانيا، العراق، سلطنة عُمان، الهند، رومانيا، بلجيكا، تنزانيا، إلى جانب الشركات السورية المحلية.

إن المهم في هذا السيناريو هو التحول الجذري في طريقة نظر العالم الخارجي إلى الاقتصاد السوري، من كونه اقتصاداً يعاني من آثار الحرب المدمرة إلى كونه الاقتصاد الذي دخل مرحلة التعافي بقوة وتسارع، وتشكّل القناعة لدى أصحاب الشأن الاقتصادي والمؤثرين في قرارات الاقتصاد والاستثمار بأن أداء الاقتصاد السوري سيكون الأفضل عالمياً بعد عام ٢٠١٩ على صعيد مؤشر النمو، وهو الاقتصاد الذي استطاع أن يصمد رغم الأضرار الكبيرة التي أصابته طوال ما يقارب ثماني سنوات.

ومن الجدير بالذكر انه مع ارتفاع معدل النمو في سورية من الممكن أن يكون هناك بعض معدلات التضخم وهذا متوقف على طريقة التمويل، لأن سورية بحاجة لسنوات حتى تعوض الخسائر في الناتج المحلي والتي نتجت عن الحرب، ولتحقيق نمو حقيقي يجب البدء بالاستثمار، وتحديداً البدء بالإنتاج، لذا ينبغي أن تنفذ عملية إعادة الإعمار وفقاً لأهداف اقتصادية ومالية واجتماعية وبيئية واضحة.

والهدف الرئيسي لإعادة البناء سيكون تصحيح كل أشكال الخلل التقليدي في بنية الاقتصاد والمجتمع السوري عبر ضمان تنوع القطاعات المنتجة وتنمية كل المناطق في سورية من خلال الاعتماد على التنمية المستدامة ومبادئ التخطيط المتوازن و تعبئة الموارد البشرية و استغلال الطاقات السورية في كل المجالات.

كما يتوجب تطبيق المبادئ التالية في السيناريو المقترح:

١- إعطاء الأفضلية للصناعات السورية الخاصة والعامة في كل مشاريع إعادة البناء.

٢- إعطاء الأفضلية لليد العاملة السورية للعمل في كل ورش إعادة البناء.

٣- الاعتماد على مؤسسات القطاع الخاص وكذلك مؤسسات القطاع العام كمؤسسات الإسكان والإنشاءات العسكرية في عملية إعادة الإعمار بعد دعمها بأحدث تكنولوجيا البناء وتأهيلها الإداري.

ولا بد من ترتيب الأولويات على النحو الآتي:

١- إعادة الأسر السورية المهجرة إلى بيوتها بعد ترميمها وإعادة الخدمات الأساسية لمناطقها.

٢- إعادة تأهيل وتشييد البنى التحتية التي استهدفت بشكل مباشر من قبل الجماعات الإرهابية.

٣- تبني سياسات اقتصادية تحدث تغيير في واقع الاقتصاد السوري بما يؤثر على امتصاص جزء من البطالة، وهذا يكون بإعادة تأهيل وتشغيل المعامل في المدن الصناعية وغيرها، وتأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة للصناعيين (تأمين التمويل اللازم لهذا الأمر من القطاع الخاص).

٤- تحديد مصادر التمويل النظيفة: خارجية كالاقتراض من الدول الصديقة بشكل يتوافق مع المبدأ الأساسي لإعادة الاعمار وهو عدم المس بالسيادة الوطنية و تقديم التنازلات للدول المقرضة، ومصادر تمويل داخلية بالاعتماد على الموارد المحلية للقطاع الخاص من مدخرات السوريين داخل وخارج سورية وإعادة هيكلة الموازنة العامة و النظام الضريبي .

٥- تأسيس شركات خاصة مساهمة سورية كبرى، يكون كل مساهميها أو معظمهم من السوريين وتعطى هذه الشركات الأولوية في مشاريع إعادة الإعمار، بالإضافة إلى المزايا التحفيزية الأخرى من إعفاءات جمركية أو تخفيض ضرائب و غيرها من المحفزات.

٦- إجراء عقود مع شركات عالمية في مجال الصناعات الاستخراجية، ولا سيما بما يتعلق بالمكتشفات الجديدة في مجال النفط والغاز مقابل السواحل السورية في البحر الأبيض المتوسط، هذا سيشكل رافداً مهماً لتلبية الاحتياجات التمويلية في البلد، لتعويض النفط المسروق من منطقة الجزيرة السورية.

٧- الاستفادة من خبرات الدول الصديقة، والبدء بالأساسيات: البنى التحتية، الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، المدارس، المواصلات.

٨-إعطاء الأولوية في إعادة الإعمار للسوريين، فعقود الاستثمار وتراخيص الإعمار يجب أن تُعطى لرجال الأعمال والمستثمرين السوريين الذين ساندوا الجيش العربي السوري، ثم تأتي روسيا وإيران والصين والدول التي وقفت بجانب الدولة السورية.

ولأنّ السلام في المنطقة يعتبر بمثابة فائدة عامة للعالم أجمع، لذلك لابد من شراكات مع جهات دولية فاعلة ومحايدة من أجل النهوض بمختلف القطاعات في سورية، ويكمن جوهر عملية التفاوض التي تُشكِّل حجر الأساس لإعادة الإعمار في مدى مصداقية كافّة الأطراف والتزامها، ويجب أن تشمل استراتيجية إعادة الإعمار الجانب الجغرافي أيضاً، حتى يكون هناك اهتمام كبير بالمناطق المنتجة للنفط، حيث أن قطاع النفط سريع الانتعاش مقارنة بالقطاعات الأخرى في البلد الخارج من الحرب، لذلك حرصت الحكومة على اتباع التسوية السلمية للأوضاع في سورية من أجل الانتعاش السريع في إنتاج وتصدير النفط، الأمر الذي سيسمح بتعافي الاقتصاد السوري بسرعة أكبر، والإسراع في انتاج النفط والغاز في المناطق الحديثة الاكتشاف لا سيما في المناطق البحرية وما يرتبط به مباشرة من تطوير منظومة النقل البحري والبري والجوي خاصة وأن منظومة النقل الواقعة في الأراضي السورية عبر موقعها الجغرافي في قلب العالم ونقطة تشبيك أساسية بين الشرق والغرب كانت من أهم الأسباب الكامنة في الحرب على سورية (صيوح وعبود، ٢٠١٨) وهذا ما يمكن أن نطلق عليه دمج اقتصاد الطاقة مع الاقتصاد الأزرق. هذا التركيز الاقتصادي في اقتصاد الطاقة والاقتصاد الأزرق لابد وأن يقضي على آثار التبعثر الاقتصادي الذي كان أحد غايات الحرب على سورية لأنه يعني انقطاع الاتصال بين أفراد المجتمع السوري الواحد وانخفاض حوافزهم للاستثمار والنشاط الاقتصادي بشكل عام ويوقف سلاسل التوريد والتسويق.

ولكي يؤدي القطاع الخاص دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية التي تعتبر حاجة مُلحّة في بناء اقتصاد سورية ما بعد الحرب ويساهم في التنمية الاقتصادية وفي تنشيط الحياة الاقتصادية عن طريق رفع معدلات النمو والحد من الفقر عن طريق زيادة فرص العمل، فإن ذلك يتطلب وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص وتوضيح الدور الذي يجب أن يؤديه حتى يستطيع أن يمارس دوره التقليدي في تسريع عملية التنمية المحلية.

لا شك أن سورية على هذا الصعيد لم تبلغ هذا المستوى من التعاون بين القطاعين العام والخاص، ولم تتشكل الهيئات المعنية برسم استراتيجية اقتصادية لمواجهة تحديات المرحلة، حيث أن العوامل التي يمكن أن تؤثر على القطاع الخاص:

١- توافر المؤسسات الحكومية المتطورة.

٢- الاستقرار الأمني.

٣- الروابط بين المستثمرين ورجال الأعمال والصناعيين، فكلما كانت الروابط متينة زاد تكامل القطاع الخاص على المستوى الكلي وزادت فعاليته.

٤- القوانين والتشريعات: فلابد من وجودها بشكل واضح وناظم وأن تكون مطبقة فعلياً حتى يستطيع القطاع الخاص القيام بدوره بشكل كامل في عملية التنمية الاقتصادية.

٥- فتح الأسواق الدولية وتسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير.

٦- مستوى الحماية الحكومية للمنتجات القطاع الخاص أمام المنتجات الأجنبية المستوردة: فكلما ارتفعت الحماية الحكومية ارتفع معه نشاط القطاع الخاص المحلي.

٧- الموارد البشرية المتاحة: تمثل عامل هام لجذب المزيد من الاستثمارات إلى داخل سورية، فاليد العاملة الماهرة تمثل عنصراً مهماً لديمومة الاستثمارات وتوسيعها.

٨- مستوى التعليم السائد في الدولة.

٩- البنية التحتية كالطرق والجسور وتوافر مستلزمات الطاقة.

١٠- توافر رأس المال العامل.

وحين يوجد هذا المناخ الاستثماري السليم وتوجد البيئة التشريعية والتنظيمية السليمة، لابد أن يقوم القطاع الخاص الوطني بتطوير نفسه وأن يعيد هيكلة مؤسساته ويدرب موظفيه ويسدد ضرائبه ويبحث عن أسواق التصدير، ويستثمر من خلال سوق مالية فعالة أي تشجيع الشركات المساهمة بدلاً من المؤسسات الفردية أو التضامنية. ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الجاد والهادف سوف تقوم السوق المالية السورية بدعم عملية الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع الموارد المتاحة لجذب استثمارات جديدة، وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات حقيقية ودعم التنمية المستدامة.

هذا السيناريو يركّز على الطاقة لأنه مع قرب نضوب احتياطيات النفط في عدة مناطق من العالم استعرت حرب الغاز العالمية (أندرسون، ٢٠١٦)، وأيضا مع تزايد الاعتماد العالمي على الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة النظيفة وتزايد حدة تقلبات أسواق الغاز العالمية حدة حيث توقعت منظمة الأوبك أن الطلب على الغاز سيزيد بنحو ٥٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٤٠ (الراجحي، ٢٠١٧).

وتدل الوقائع التي تشهدها المنطقة، على أن منطقتنا ستشكّل لسنوات قادمة مسرحاً للصراع والتجاذب الجيوسياسي العالمي، وأن دول المنطقة تدور في حلقة من العنف والاهتزازات وبخاصة تلك التي تحتوي إمكانات هائلة من الغاز. ومن هنا يمكن إدراك معنى التركيز الغربي على سورية في هذه المرحلة، بموقعها الجيواستراتيجي المهم على البحر المتوسط وثرواتها الواعدة، فهي مفتاح آسيا من خلال الخط الذي يمتد من إيران عبر تركمانستان إلى الصين، والخط المقترح، والذي قد يمتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى البحر ولبنان (طريق الحرير الجديد). وربما هنا سبب

الخلاف ومربط النزاع والتدخّلات الدولية الغربية، والاشتباك الإقليمي من الخليج إلى تركيا، وحتى روسيا أيضاً التي تعتبر أن سورية هي بوابة موسكو (كيلر، ٢٠١٢) و(مانكوف، ٢٠١٠).

باتت حرب الطاقة العالمية حول الغاز الطبيعي، تمثل خطاً مؤثراً في خريطة الصراع السياسي دولياً وإقليمياً، نظرا لأهمية الطاقة الغازية باعتبارها صديقة للبيئة قياساً بالنفط، وهي الأوفر من حيث الاحتياطي، خاصة أن البترول قد استنفدته عقود طويلة من الاستهلاك، وهو على وشك النفاد في ظل عقود خمسة أو سبعة على أقصى تقدير، ومن يراجع خريطة الاحتياطي الغازي في العالم يمكنه أن يفهم طبيعة الصراع الدائر منذ سنوات في أماكن متفرقة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل بؤرة الصراع الأكثر سخونة (مرجون، ٢٠١٥).

ويتوقع أغلب المحللين أن يكون للغاز الطبيعي أبعاد جيوسياسية خطيرة، فالمشكلة هي في الاقتصاد أيضاً وتكمن في قوانين العرض والطلب. فموارد الغاز في العالم محدودة ولا يمكن تجديدها حتى لو جرى ترشيد استهلاكها ببطء. فموارد الغاز مهددة بالنفاد نتيجة ارتفاع الطلب عليها. وهذا الطلب يحتم ندرتها واستنفادها يوماً ما. وهذا العامل الاقتصادي –الندرة – يوصلنا الى حروب الغاز حيث يفوق الطلب العالمي على الغاز الكميات المعروضة منه. وهذا الطلب جعل حرب الغاز ركناً رئيسياً في التخطيط الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والسياسي في العالم، ويقدم أنموذج لمعارك المستقبل (مرعي، ٢٠١٤).

كما أن ميزان القوى قد بدأ يتحول من الغرب الى الشرق ومن المحيط الأطلسي الى المحيط الهادئ، مما نبّه العالم الى أهمية طريق البحر المتوسط فهو أسرع كثيراً من المرور عبر قناة بنما في آخر الأرض أو الدوران عبر رأس الرجاء الصالح المحاذي لجنوب إفريقيا، وأي تهديد لطرق المتوسط سيرفع تكاليف الشحن.

إن إمدادات الغاز العالمية تتجاوز الطلب حالياً في وضع قد يفضي إلى "أزمة" تراجع في الأسعار على غرار ما حدث بسوق النفط الخام، فقد هوت أسعار الغاز أكثر من ٨٠ بالمئة في العشر سنوات الأخيرة ومازالت تحت ضغط من جراء تنامي إمدادات الغاز الصخري وتزايد الغاز الطبيعي المسال الذي يمكن شحنه بحراً.

لا تقتصر حروب الغاز على الدول المصدرة لها بل على الدول التي تعبرها خطوط نقله فتحولت الى شرايين حياة لدول وكيانات ووسائل ضغط ومساومة لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية بحيث أصبحت هذه الخطوط أهدافاً رئيسية لقوى إقليمية وعالمية، وستتحول محطات الكهرباء في الصين وكوريا الجنوبية والهند إلى العمل بالغاز بدلاً من الفحم، ومع تحرك الحكومات صوب خفض انبعاثات الكربون.

يبدو أن النفط والغاز سيظلان مصدري الطاقة الأهم في العالم طوال أكثر من عقدين قادمين أي حتى ٢٠٤٠، وذلك على الرغم من الأهمية المتزايدة لمصادر الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في عدد من الأسواق النامية، فضلاً عن الطلب العالمي القوي على الغاز الطبيعي.

كل ذلك سيوصل بالنتيجة سورية إلى سيناريو "فك العزلة" المفروضة ولكن بشروط الدولة السورية المنتصرة.

وهنا لا بد من التنويه إلى أن سورية سوف ترث في مرحلة ما بعد الحرب، اقتصاداً منهاراً، سوق عمل ضعيفة، نظاما تعليميا مُعطَّلا، ورأسمال بشري غير مكتمل، لذلك سيكون هناك العديد من التحديات المُعقَّدة التي ستواجه عملية إعادة الإعمار.

وعلى الرغم من أن حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن قناة الخسائر البشرية تساوي تقريباً نظيرتها الناتجة عن الدمار في رأس المال المادي فإن الخسائر البشرية تفرض ضغوطاً نفسية لا تطاق على الناس، ويكون لها حتمًا تأثير غير مباشر على أداء الناس الاقتصادي؛ ذلك أن الخسائر البشرية هي السبب الأساس للتهجير الداخلي

والخارجي.. فإن كانت الهجرة عموماً تحدث لأسباب اقتصادية، بهدف البحث عن حياة أفضل؛ فإن أول شروط ذلك هو الأمن على الحياة.

وبالتالي فإن الاستثمار في الموارد البشرية بما يتناسب مع احتياج العمل سيكون من أول أولويات الاستثمار الحكومة السورية . كما يجب على القطاع الخاص إعادة استثمارا ته إلى سورية والقيام بالاستثمارات المباشرة التي تؤدي الى ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وانخفاض بنسب البطالة.

إذاً يجب على القطاع الخاص القيام بالاستثمار المباشر قدر المستطاع وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التواصل المستمر مع المجالس المحلية والبلديات والمحافظات داخل سورية وترميم الفجوات التشغيلية في كل منطقة على حدى، والقيام بدعم المؤسسات الخدمية داخل سورية كالمدارس والجامعات، والتواصل مع صانعي القرار باستمرار للمشاركة في صياغة القوانين والتشريعات بما يحقق الفائدة لجميع الأطراف (الحكومة والشعب والقطاع الخاص)، ودفع الضرائب بشكل مستمر والتشجيع على دفع الضرائب من خلال شبكات القطاع الخاص باعتباره واجباً وطنياً ضرورياً.

و سيكون المورد أساس البناء من خلال وجود برنامج معتمد يظهر وجهة نظر الحكومة الاستشرافية وخططها الهادفة إلى رسم المشهد في المرحلة المقبلة.

هذا ما يمكن أن يكون على شكل "البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب" الذي يعوّل عليه الكثير كمنطلق صلب في التأكيد على الملكية الوطنية لمستقبل البلاد والتخطيط له، مع التحول من الجمود التنموي الناجم عن الحرب إلى إطلاق تدريجي لطاقات المجتمع والاقتصاد، وصولاً إلى النهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتزامن مع تثبيت حقيقة استمرارية المؤسسات وتعزيز قدراتها وكفاءتها، مرتبطاً بعدالة وتماسك اجتماعيين وحوار وطني وتعددية سياسية، على رأسها هوية وطنية حقة.

يتضمن هذا البرنامج الرؤى والأهداف التي تستهدف مكونات التنمية لمستقبل سوريا وخطتها الاستراتيجية حتى العام ٢٠٣٠.

ووجود هذا البرنامج يوضح بالتأكيد أن سورية تعرف بدقة إلى أين تسير في مرحلة ما بعد الحرب بجميع المكونات التنموية.. ويرتبط ذلك واقعياً بتحديد البرامج الزمنية ووضع الآليات التنفيذية لتكون جزءاً من البرنامج وتحديد برامج التمويل وآلياته ، إضافة إلى مراجعة مخرجات كل قطاع عن طريق فريق مختص والتواصل مع القطاع الخاص للمشاركة وجمع البيانات

يرتكز البرنامج بمحاور تتعلق بالحوار الوطني والتعددية السياسية والبناء المؤسسي وتعزيز النزاهة والبنى التحتية والطاقة والنمو والتنمية والتشغيل والتنمية الإنسانية.

هذا البرنامج هو بمثابة رؤية للخروج من مأزق قصور التنمية الذي كرسته الحرب من خلال تحليل الاختلالات الأساسية في بنية وهيكلية المجتمع والاقتصاد، والتي يمكن من خلالها رسم المستقبل السوري الذي يعبر عن الرؤية الوطنية.

سوريا تمتلك نقاط قوة بدون شك، فالدولة التي صمدت طوال فترة الحرب تستطيع أن تنهض وتواصل حياتها، وقد شاهدنا هذا بالفعل في المناطق التي حررت من الإرهاب في حلب وحمص وريف دمشق وغيرهم، وخصوصاً صناعياً فقد عادت المصانع للعمل في المناطق المحررة ولكن هناك أمور كثيرة تنقص الصناعيين وعقبات مهمة تواجههم وجميعها تصطدم بحائط العقوبات".

التوصيات والمقترحات:

إن الأولويات التي يجب على الحكومة السورية وضعها في المقدمة في المرحلة القادمة:

١- تمكين القطاع الخاص من تطوير أدواته وآليات عمله للمشاركة في عملية إعادة الإعمار.

٢- تحديث التشريعات الضريبية وقوانين العمل الاقتصادي الوطني بما يضمن خلق بيئة آمنة تشريعياً لعمل القطاع الخاص.

٣- إعطاء الأولوية لرجال الأعمال المحليين وللشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل بسرعة والتأثير في النمو الاقتصادي إيجاباً.

٤- إنشاء قطاعات اقتصادية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص تتناول في عملها جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية.

٥- إصلاح القطاع المصرفي السوري وإصلاح التشريعات الضريبية.

وختاماً لا بد من القول أن سورية تمتلك خطة وطريقة الإعمار والإصلاح وليس المبادرة فقط، وهذا ما أكد عليه الرئيس بشار الأسد على أن هناك خطة موضوعة لإعادة الإعمار وستكون وفق استراتيجية خاصة، وأنها ستكون بأموال سورية ولن نحتاج للاقتراض، والحلفاء بطبيعة الحال دورهم بارز ومحفوظ في هذه المرحلة وهو ما أكدت عليه القيادة السورية في كل وقت، وستكون لهم الأولوية بالمساعدة في هذا المجال، لأنه لا يوجد دولة في العالم تستطيع وحدها إنجاز عملية الإعمار بعد حرب كالحرب السورية.

مراجع البحث:

١- ـــــ. **٢٤% زيادة ادخار السوريين في المصارف الخاصة.** موقع الإصلاحية، ٩-٦-٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع: ١٠-١٢-٢٠١٩.

٢- ـــــ. **٦٠% من مشافي سورية مدمرة.** موقع الاقتصادي، www. Aliqtisadi.com . ١٢-١٠-٢٠١٤، تاريخ الدخول للموقع: ١٠-١٢-٢٠١٩.

٣- ـــــ. **٨٣% من السوريين تحت خط الفقر.** مركز موزاييك، Syrian Mosaic. Net، ٥-٣-٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع: ١٢-١٢-٢٠١٩.

٤- ـــــ. **إجمالي عدد اللاجئين السوريين.** المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين www.unhcr.org/ar/559elwwe6.html. ٩-٧-٢٠١٥، تاريخ الدخول للموقع: ٢-١-٢٠٢٠.

٥- ـــــ. **التشتت القسري: حالة الإنسان في سورية، التعزيز الديمغرافي.** المركز السوري لبحوث السياسات SCPR ، دمشق، ٢٠١٦.

٦- ـــــ. التقلبات في الاقتصاد السوري وأثرها على ميزان المدفوعات. صحيفة النور، دمشق، ٢٠-٨-٢٠١٨.

٧- ـــــ. **القطاع الخاص السوري: قدرة على تحمل ٤٠ % من تكلفة إعادة الإعمار.** موقع www. Building Syris.com، ١٥-٥-٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع: ٢٠-١٢-٢٠١٩.

٨- ـــــ. **تدمير مليون منزل في سورية.** صحيفة البيان، الإمارات العربية المتحدة، ٩-١٢-٢٠١٩.

٩- ـــــ. **ترتيب المحافظات السورية وتكاليف بنائها.** موقع مركز تيار اليسار في سورية، ٢٧-١٠-٢٠١٣، تاريخ الدخول للموقع: ١٠-١٢-٢٠١٩.

١٠- ـــــــ. **دراسة تأثيرات الازمة في الاقتصاد السوري ٢٠١١- ٢٠١٥**. مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد. دمشق، ٢٠١٦.

١١- ـــــــ. **سورية تحتل المرتبة الأولى عالمياً في معدلات البطالة**. موقع سوشال، ٩-١٢-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٠-١٢-٢٠١٩.

١٢- ـــــــ. **عدد هائل من المدارس مدمرة**. موقع سبوتنيك www.sputnik.net، ١٤-٤-٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع: ١٠-١٢-٢٠١٩.

١٣- ـــــــ. **موازنة ٢٠٢٠ استجابة لمتطلبات المرحلة ومرونة في تمويل المشروعات الإنتاجية**. موقع رئاسة مجلس الوزراء، ٢٣-١٠-٢٠١٩ . تاريخ الدخول للموقع: ٨-١٢-٢٠١٩.

١٤- ـــــــ. **موازنة سورية للعام ٢٠٢٠ بالتفاصيل**. صحيفة الوطن، دمشق، ٨-١٠-٢٠١٩.

١٥- ـــــــ. **هكذا تهرّب أموال سورية لما وراء الحدود**. مركز الخبير السوري، ١٨-٨-٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع: ١٠-١٢-٢٠١٩.

١٦- **الراجحي**، أحمد ناصر. **اقتصاديات الطاقة**. جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٧.

١٧- **المريجاوي**، محمد. **إعادة الإعمار وبناء سورية الجديدة**. مجلة العالم الاقتصادي، دمشق، ٢١-٧-٢٠١٩.

١٨- **الناصر**، مهدي. **معدل التضخم في سورية**. موقع الحل السوري، www.alhal.net، ٢٨-٥-٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع: ١٠-١٢-٢٠١٩.

١٩- **أندرسون**، تيم. **الحرب القذرة على سورية: واشنطن تغيير النظام والمقاومة**. ت: ناهد تاج هاشم، مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد. دمشق، ٢٠١٦.

٢٠- **زغيبة**، أمينة. **استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب- نموذج إقليم كوسوفو**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة- الجزائر، ٢٠١٢.

٢١- **سيروب**، رشا. **تمويل إعادة الإعمار في سورية**. ندوة الثلاثاء الاقتصادي، المركز الثقافي العربي أبو رمانة، دمشق، ١٥-٨-٢٠١٧.

٢٢- **ضاهر**، جوزيف. **قطاع التصنيع في سورية: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي**. الجامعة الأوروبية، روما – إيطاليا، ٣١-٥-٢٠١٩.

٢٣- **ضاهر**، جوزيف. **مفارقة إعادة إعمار سورية**. مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٩.

٢٤- **عفاش**، وائل. **من الذي سيموّل إعادة الإعمار؟**. مجلة العالم الاقتصادي، دمشق، ١٥-٩-٢٠١٩.

٢٥- **كيلر**، مايك. **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**. ت: عدنان حسين، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢.

٢٦- **مانكون**، جيفري. **أمن الطاقة الأوراسية**. دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.

٢٧- **مرجون**، شوقي. **صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا في منطقة القوقاز**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٥.

٢٨- **مرعي،** مثنى. **التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية.** مجلة تكريت للعلاقات الدولية، مجلد ١، العدد ١، تكريت- العراق، ٢٠١٤.

٢٩- **ياسين،** حنين. **الحروب والأزمات تقود اقتصادات الشرق الأوسط نحو المجهول.** صحيفة الخليج، ٤-١١-٢٠١٩.

30-Trading Economics Center. Syria Indicators. 11-12-2019.

31- Transparency International. Corruption Perceptions Index. The Global coalition Against Corruption, WWW.Transparency.org.24-01- 2019.